

آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية

عبد الله غازي الدعجاني العتيبي*

الملخص. هدفت الدراسة إلى التعرف على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على الفروق ذات الدلالة إحصائية باختلاف متغيري الجنس، وسنوات الخبرة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبيان كأداة لدراسته، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجامعة شقراء، والبالغ عددهم (396)، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (225) عضو هيئة تدريس بكليات التربية بجامعة شقراء، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أبرزها: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط حسابي 2.78 من 3.00، وأن أبرز الآليات المقترحة هي: حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها، وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس، وتبين من النتائج أن الفروق لصالح الإناث، بينما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق باختلاف سنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية: البحث التربوي، السياسة التعليمية، المملكة العربية السعودية.

آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية

1. المقدمة

التطوير، والتحسين لأداء المؤسسات التعليمية أمراً لازماً، وحتماً؛ لتواكب ما تشهده من تحولات منهجية فكرية، وما تواجهه من تحديات تربوية واجتماعية معاصرة.

ولاشك أن أول خطوات التحسين، والتطوير لأي نظام تعليمي تنبثق من وضع أسس علمية رصينة لسياسته التعليمية، فالسياسة التعليمية تحدد إطار التعليم، وفلسفته، وأهدافه، ومراحله، وأنواعه، وهي التي تقدم تصوراً محدداً لبرنامج العمل الذي يستخدم كمؤشر للقرارات الحالية، والمستقبلية في النظام التعليمي من أجل تحسين التعليم وتوجهه نحو المستقبل [1].

ويعرف Al-Osaimi [2] السياسة التعليمية بأنها الإطار الفكري الذي يوجه الأنشطة في مجال التربية والتعليم، ويحقق الحاجات، والطموحات التي يتطلع إليها المجتمع، وأفراده، وهي مجموعة من المبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم، وتوجيه التعليم فيما يخدم أهدافها العامة، ومصالحها الوطنية. وتتسم السياسة التعليمية بخصائص من أبرزها الموضوعية، والوضوح أي أنها تحدد أهدافها بوضوح حتى يسهل تنفيذها، والشمولية فهي تهتم بالنظرة الكلية، والإطار العام في المسألة التعليمية [3].

ومن وظائف السياسة التعليمية تحديد إطار للمعايير الثقافية المرغوبة في التعليم بالدولة، وتحديد آلية للمحاسبية عن طريقها يمكن قياس الأداء بالنظام التعليمي [4].

ونظراً لأهمية السياسة التعليمية، وما تلعبه من دور حاسم عند اتخاذ القرارات التربوية، وتوجيه الأنشطة التعليمية على مستوى المجتمع فإن عملية صنع السياسة التعليمية ينبغي أن تكون عملية مستسقة من نتائج البحوث المتعلقة بذلك [5].

وقد ذكر Bayoumi [6] أن الدول المتقدمة تعتبر البحوث التربوية هي القوى المحركة للقرار التربوي، ورسم السياسة التعليمية من خلال ما تقدمه من معلومات، وبدائل، وحلول للمشكلات المدروسة.

وقد أكد Al-Shahwan [7] أنه من المنطقي إعادة النظر لأي نظام تعليمي حيث أنه نظام متغير العناصر، وهو نظام ديناميكي، وعند دراسته يجب أن تكون الدراسة من الميدان؛ لكي تكون النتائج معبرة عن الممارسات الفعلية الرئيسية داخل النظام إلى أقصى حد ممكن.

وتعد وثيقة سياسة التعليم الصادرة من اللجنة العلمية لسياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية هي المرجع الأساسي لنظام التعليم وأهدافه، وتخطيطه، وكل ما يتعلق به من أحكام، ولقد جاءت هذه الوثيقة لتعبر عن مجموعة من الأغراض منها الأغراض الدينية، والتربوية، والتعليمية العامة، والأغراض التربوية المحددة لكل مرحلة تعليمية [8,9,10].

والسياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية تعنى الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه، ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقوق التعليم، ومراحله المختلفة، والخطط، والمناهج، والوسائل التربوية، والنظم الإدارية، والأجهزة القائمة على التعليم، وسائر ما يتصل به،

وتعد سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية جزءاً أساساً من السياسة العامة للدولة [11].

ولقد بدأ في تنفيذ سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية عام 1390هـ، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط، والمناهج، والوسائل التربوية، والنظم الإدارية، والأجهزة القائمة على التعليم، وسائر ما يتصل به [12].

ومن خلال استقراء سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية التي وضعها اللجنة العليا لسياسة التعليم يؤكد أنها اشتقت من الفكر الإسلامي، وعبرت أصدق تعبير عن الفكر السعودي القائم على تعاليم الإسلام؛ ولذا يتصدر وثيقة سياسة التعليم في المملكة ركيزة أساسية تشير إلى أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة، وعبادة، وخلقاً، وشرعية، وحكماً، ونظاماً متكاملًا للحياة [12].

ويورد كل من Al-Hamid [13]، ALSunbul [3] المبادئ و الأسس العامة لسياسة التعليم على التصنيف التالي:

1. بناء العقيدة الإيمانية الصحيحة: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (2، 3، 4، 5) من وثيقة السياسة.
 2. بناء الخلق القويم: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (6، 7) من وثيقة السياسة.
 3. غرس المسؤولية الاجتماعية: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (20، 21، 22) من وثيقة السياسة.
 4. تعزيز الهوية الإسلامية العربية: ويتجسد في البنود (17، 18، 19، 23، 24) من وثيقة السياسة.
 5. التربية من أجل التنمية: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (8، 15) من وثيقة السياسة.
 6. تكافؤ الفرصة التعليمية: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (9، 10) من وثيقة السياسة.
 7. عملية التربية: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (14، 16) من وثيقة السياسة.
 8. الإسلام مرجعية للمعرفة: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (11، 12، 13) من وثيقة السياسة.
 9. إنسانية التربية: ويتجسد هذا المبدأ في البنود (25، 26) من وثيقة السياسة.
 10. التربية للبناء والقوة: ويتجسد هذا المبدأ في البند (27) من وثيقة السياسة.
- وذكر others & Al-Hamid [13] غاية التعليم بأنها في مجملها معاني، وقيم مشتقة من مصادر الفكر الاجتماعي؛ لتوجيه، وضبط، وتقويم مسار النظام التعليمي، ومرادف لها في أدبيات الفكر التربوي مصطلح "فلسفة التربية"، وغاية التعليم في المملكة العربية السعودية كما في البند 28 من وثيقة سياسة التعليم الصادرة من Ministry of Education [11] هو: فهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً، وغرس العقيدة الإسلامية، ونشرها، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية، وبالمثل العليا، وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة، وتطوير المجتمع اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتهيئة الفرد؛ ليكون عضواً نافعاً في بناء مجتمعه.

التعليمي نتيجة لنقص الأبنية المدرسية والتجهيزات، والميزانية المخصصة له، وضعف قدرة السياسة التعليمية على استيعاب الأطفال في سن الإلزام، والذي كان من المفترض أن يتم حسب الخطط التي وضعت لذلك؛ مما أدى إلى التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص في التعليم؛ نظراً لعجز القطاع الحكومي عن تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم، وتقليص دور الدولة، ومسئوليتها تجاه التعليم في فترة الثمانينيات، واعتمادها على الخاص، وتشجيع الاستثمارات في مجال التعليم، وتبرير ذلك بأن هذا التحول يتم في إطار التطورات العالمية، وتلقي المعونات الأجنبية.

وهدف دراسة Daugherty, R., Phillips, R. & Rees, G [17] إلى وصف التطور الحديث في السياسة التعليمية في ويلز، وكذا طبيعة التغير التعليمي المعاصر في المملكة المتحدة بصفة عامة، وتناول صنع السياسة التعليمية في ويلز رؤية تاريخية في الفترة من 1889 - 1988، ويقدم البحث تحليلاً لنظام التعليم في ويلز، وأثر تلك المتغيرات الرئيسية على سياسة التعليم في ويلز كالسياق السياسي، والمبادرات التي ظهرت خلال التسعينات، ونتائج البحث التربوي، ويستعرض الجذور التاريخية لسياسات التعليم، ومدى تأثيراتها، بعد ذلك عرج على السياسة التعليمية الحالية في ويلز كدراسة حالة من خلال دراسة تأثير المنهج القومي على التعليم الابتدائي، وسياسة التعليم ما بعد الإلزامي، وتطور التعليم العالي في الفترة من 1975 إلى 1996، وتعليم الكبار، والتعليم المستمر، وعملية التغيير المؤسسي، وتضمنت النتائج الإطار المؤسسي، الذي تم تأسيسه بموجب المجلس الوزلي، والدور الإيجابي الذي يلعبه في صنع السياسات التعليمية التي ترتبط بشكل مباشر بالمبادرات التاريخية، والثقافية، والإقليمية.

أما دراسة Al-Munqash [18] فتهدف إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1390هـ/1970م. لمعرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية، والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، ومعرفة مدى دقة صياغتها، وتنفيذها على أرض الواقع، ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة، وقد تم التوصل للنتائج التالية: أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة لم يجر عليها أي تعديل، أو تطوير؛ لتلبي التغيرات، والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي، وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم، وهناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود في صياغة السياسة التعليمية، والتي تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها، ومن ناحية المضمون لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماماً مع المعايير الدولية، والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، فهناك ما يلزم إضافته بل والتأكيد عليه، ومن ناحية تطبيق هذه السياسة لم يتم تطبيق بعض البنود، وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب، وأخيراً تم التوصل لبعض المقترحات التي تفيد في تعديل هذه الوثيقة؛ لتتواءم مع المعايير الدولية، والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

وهدف دراسة Al-Osaimi [2] إلى تحديد أسس إدارة الجودة الشاملة، ومتطلباتها، وإبراز الأساس الإثنائي الذي يرتكز عليه نظام التعليم السعودي، وتحديد مدى دعم، وتعزيز بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لهذه الأسس والمتطلبات، وخلصت إلى عددٍ من النتائج لعل أبرزها: يوجد أساس إثنائي تقوم عليه سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، استناداً إلى أن بنود وثيقة سياسة التعليم؛ تدرك مفاهيم إدارة الجودة

أما الأهداف العامة فهي كما يرى Al-Hamid & others [13] تشتق من غايات المجتمع من النظام التعليمي، وهي أهداف تصاغ في عبارات أقل عمومية من العبارات التي تصاغ بها غايات التربية، وهي لا تخص مرحلة بعينها، وإنما هي صالحة لتوجيه، وضبط مجمل حركة النظام التعليمي، ويرى Al-3 & others Sunbul أن الأهداف العامة للتربية والتعليم تتسم بالواقعية، والشمول، والمرونة، والاستمرارية النسبية، والوضوح، والتوازن، والتوافق، وعدم التعارض، وأن تحديد هذه الأهداف العامة يعد أمراً ضرورياً في تحديد الجهود الجماعية، وتنسيق مجهودات الأفراد في المؤسسات التعليمية، وتطوير التعليم في ضوء نتائج التقييم.

ولاشك أن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مسيرة دفة النظام التعليمي بالمملكة، وعليها يعول صانع السياسة؛ لمواكبة التطورات المتلاحقة في هذا العصر، ولا يمكن أن تحقق ذلك إلا من خلال بحث تربوي رصين يعمل على تفجير طاقات الطلاب، وينمي ذكاءهم، ويكسبهم المعارف، والمهارات اللازمة للعلوم الحديثة، وبعد جيل المستقبل، فالبحث التربوي هو المحرك الفعلي لصنع السياسة التعليمية؛ بما يقدم من حلول للمشكلات بشتى صورها، وبما يقدم من معلومات، وأفكار، وبدائل لصانع السياسة التعليمية.

وقد أكد Saad [14] على ذلك فق ذكر أن البحث التربوي له قصب السبق في صنع السياسات التعليمية، وتطويرها، بما يقدمه من معلومات لازمة لإصدار القرار سواء كانت إحصائية، أو تحليلية، أو مقارنة، وأن استثمار البحث التربوي، ونتائجه في صنع السياسة التعليمية يعد التجسيد الحقيقي، والفعلي، والوظيفي لدوره في تطوير منظومة التعليم.

وهدف دراسة AL-Melhem [15] إلى إبراز أهم التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وتفاعلاتها مع العملية التربوية في ضوء السياسة التعليمية، واقتراح الأساليب والوسائل التي يمكن بها تكييف العملية التربوية، أو تطويرها، ومن خلال المنهج التحليلي تبين للباحث أن: هناك تأثيرات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية عديدة، وسلبية لمستجدات هذا العصر، والتي ساهمت في تكوين بنية جديدة من الأخلاقيات، والعادات، والاهتمامات، والميول في المجتمع، وسياسة التعليم بالمملكة تركز على الإنسان بوصفه محوراً للتنمية، وتحمل بنودها هذ الروح، والمنظور العام يجب أن تتولاه التربية بالمملكة من أجل التفاعل الذي يحافظ على هوية الفرد، ويصون المجتمع، وترسم الدراسة ملامح تكييف نظام التعليم مع المستجدات، والتي من أبرزها: تطوير وتحديث المناهج، والمقررات الدراسية، والتركيز على العلوم، والرياضيات، وتنمية الاتجاهات نحو العمل الجماعي، وبروح الفريق، وإعداد المعلم، وتدريبه، وإعادة هيكلة الصفوف الدراسية، والإصلاح الإداري للكيان التربوي، والتعليمي من خلال تطوير التنظيم، وأساليب العمل، والحوافز، والعلاقات الإنسانية، وظروف العمل المادية، وذلك من خلال المدخل الإبداعي.

وهدف دراسة Andrew [16] إلى التعرف على التطورات التي طرأت على السياسة التعليمية في ضوء السياق السياسي الاجتماعي في مصر وصولاً لتحديد أبرز الفجوات بين النظرية، والتطبيق، ووضع مقترحات لسد هذه الفجوات بما يفيد في وضعها، وتطبيقها، ووظفت الدراسة المنهج التاريخي، والوصفي، والمقارن، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: ركزت السياسة التعليمية في مصر على تطبيق الأهداف الخاصة بالجوانب الكمية، وإهمال الأهداف الكيفية للتعليم، مع استمرار المشكلات التي يعاني منها النظام

أهداف إنمائية حقيقية تتفق مع متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج بما يتوافق مع المستحدثات العلمية الحديثة.

أما دراسة Al-Shahwan [7] فهذفت الدراسة إلى إظهار نقاط القوة، والضعف في سياسة التعليم من وجهة نظر المشرفين التربويين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي منهجاً له، وتم تصميم استبانة لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة تحتوى على (34) سؤالاً، وقسمت هذه الأسئلة إلى (7) محاور، وطبقت أداة الدراسة على جميع المتدربين من المشرفين التربويين الذين حضروا الدورة التدريبية في العامين الجامعيين (1425/ 1426 هـ) و(1426/ 1427 هـ) وعددهم (85) متدرباً. وخرجت الدراسة من هذه البيانات بعد تحليلها ببعض النتائج التي كان من أهمها أن استجابة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة كلها، والتي تأخذ المتوسط الحسابي (حوالي 3.5 درجة) مما يبين أن انطباق عينة الدراسة من المشرفين التربويين نحو عرض وثيقة التعليم في المملكة العربية السعودية لما جاء فيها من بنود كان قوياً. كما وجدت الدراسة فروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين مجموعة المشرفين التربويين حسب نوع المؤهل، والعمر، والخبرة في العمل التربوي لصالح المشرفين التربويين الذين لهم خبرة أقل من 5 سنوات في العمل التربوي. وأوصت الدراسة ببعض التوصيات منها المحافظة على الثوابت العقائدية في وثيقة التعليم، والتأكيد عليها في جميع السياسات التعليمية. وتبني المشاركة لجميع هيئات المجتمع في بناء السياسة التعليمية للدولة. والتأكيد على الجودة والنوعية في المخرجات التعليمية ووضع معايير لهذه المخرجات، وتبني التحليل الدوري للسياسة التعليمية وتحديد الأهداف والغايات في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك ضعفاً واضحاً في بعض النقاط الأساسية في وثيقة التعليم في المملكة العربية السعودية، وضعف التركيز على التنمية البشرية بأبعادها العقلية، والنفسية، والاجتماعية من قبل تلك الوثيقة، ونستطيع الاستنتاج أن سياسة التعليم تميل للضعف من وجهة نظر المشرفين التربويين، وأن سياسة التعليم للمملكة العربية السعودية بحاجة للتغيير، والتعديل في كثيرٍ من محاورها.

وهذفت دراسة Ahmad [23] إلى التعرف على الطريقة التي يمكن بواسطتها تطبيق سياسة تعليمية جديدة في المجتمع العراقي المعاصر بالبحث في أدبيات دراسات السلام، وألياتها، وأهدافها، وإيجاد صيغ جديدة تلائم واقع المجتمع العراقي، وتحد من هول الصدمة، وجسامه الإحداث التي مر بها من حروب، وكوارث إنسانية التي أوجدت فجوة، واختلالاً في أداء مؤسساتها، وتفكك أفراد المجتمع، فيتطلب معالجة القضية بوسائل علمية على وفق منهج الخاص بغية الوصول إلى صيغ ترضي الجميع ببناء ثقافة جديدة، ومفاهيم يتقبلها الجميع أساسها السلام، والتسامح بعيداً عن العنف بين مكونات المجتمع الواحد، وتضمن البحث فضلاً عما تقدم آفاق هذه الاستراتيجية، وسبلها، وخلص الدراسة إلى جملة استنتاجات، وتقديم بعض مقترحات، والتوصيات؛ لتعزيز ثقافة السلام.

2. مشكلة الدراسة

تعتبر السياسة التعليمية إطاراً فكرياً يوجه أنشطة وزارة التعليم، ويحقق حاجات المجتمع وطموحاته، وتقوم على مجموعة من المبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم التعليم، وتوجيه لخدمة أهدافه، ومصالحه الوطنية [2].

الشاملة، وتلتزم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم، وتدعم مشاركة العاملين في الميدان التربوي، وتبني التخطيط الاستراتيجي، وتركز على العملاء كافة، وتدعم عمليات التحسين المستمر، وتراعي إلى حدٍ ما وضع معايير للقياس، وتحليل المهام، وتعمل إلى حدٍ ما على منع الأخطاء قبل وقوعها، وتركز على تحفيز العاملين، وتدعم برامج تدريبهم، وتحتاج بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى وضع تنبؤات، ورؤى تربوية مستقبلية سواء عن الظروف، أو بالسلوكيات، وإلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم، ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات، ووضع آليات لجمع المعلومات عن التعليم، وتحليلها باستمرار بغرض تجنب الأخطاء قبل حدوثها، وآليات لمعرفة مدى الرضا الذي تحققه الخدمات التربوية، والتعليمية المقدمة للعملاء، وأخيراً، توصي الدراسة بإعادة صياغة بعض بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لتلافي القصور في إبراز، وتحديد بعض متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الميدان التربوي، والتعليمي.

ودراسة Al-Brahim [20] هدفت إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى أن السياسة التعليمية في المملكة تحافظ على الهوية الإسلامية مع تحقيق إنجازات في التنمية البشرية بالإضافة إلى وجود فجوة بين السياسات، والأهداف من جهة، والممارسات التطبيقية من جهة أخرى، وعدم تفعيل بعض بنود الوثيقة، وضعف الاهتمام بالسياسات، والاستراتيجيات المسهلة لتطوير العمل، وتحقيق فعاليته، كما أن أهداف السياسة التعليمية واسعة، وغير محددة مما يعيق تحولها إلى برامج، ومشروعات بالإضافة إلى غياب رؤية متكاملة للعملية التعليمية، وبالإضافة إلى جمود السياسة التعليمية، وعدم خضوعها للتطوير، والتحليل الدوري، ثم قدمت الباحثة بعض المقترحات لتطوير عملية تحليل السياسة التعليمية في المملكة منها تبني رؤية مستقبلية للنظام التعليمي في المملكة، وضرورة إعادة صياغة السياسة التعليمية الحالية بما يتلاءم مع متطلبات العصر، واحتياجات المجتمع مع الحفاظ على ثوابت الوثيقة، وتبني المرجعية المؤسسية، والتحليل الدوري للسياسة التعليمية في المملكة.

أما دراسة AbdulQadir [21] فهذفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الرؤى المتعددة لمفهوم البحث التربوي، وتعرف دور البحث التربوي في تطوير التعليم وسياساته، تحديد نماذج تفعيل البحث التربوي في السياسة التعليمية، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى وجود عدة نماذج توضح كيف يمكن تفعيل البحث التربوي في السياسة التعليمية، وهي: النموذج الخطي التقليدي، والنموذج التكتيكي، والنموذج الموجه لحل المشكلات، والنموذج السياسي، والنموذج التنويري، والنموذج المجتمعي، والنموذج التفاعلي، كما أن علاقة البحوث بصنع السياسة ليست أحادية الجانب، وإنما هي علاقة مركبة تحدها، وتتحكم فيها عوامل عديدة منها: المناخ السياسي السائد في المجتمع، ومدى اعتراف السياسيين بضرورة الاعتماد على البحوث لاتخاذ قراراتهم، بجانب نظرة المجتمع لأهمية البحث التربوي.

وقام المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المصري [22] بدراسة هدفت إلى تحليل السياسة التعليمية في مصر، والتعرف على الواقع الفعلي للتعليم في المرحلة الثانوية، والمحاولات التي تمت لمواجهة متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ومن أهم نتائج الدراسة: أن السياسة التعليمية في مصر تعاني الكثير من التحديات التي تجعلها بمنأى عن تحقيق

4. قد توجه الدراسة الحالية الباحثين إلى القيام بدراسات مستقبلية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج.

ج. حدود الدراسة

1- الحدود الموضوعية:

تقديم آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية

2- الحدود الزمانية:

طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1439/1438 هـ

3- الحدود المكانية:

طبقت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في جامعة شقراء (كلية التربية بالمزاحمية- كلية التربية في شقراء- كلية التربية بالدوامي- كلية التربية في عفيف).

د. مصطلحات الدراسة

- البحث التربوي:

يعرفه Mansi [25] بأنه جهد علمي منظم، وموجه؛ لغرض التوصل إلى حلول للمشكلات التربوية التي تشكل العملية التربوية كنظام في مدخلها، ومخرجاتها، وعملياتها. ويعرفها الباحث إجرائياً كتعريف منسي.

- السياسة التعليمية:

يعرفها Bahwashi [26] بأنها الطريقة التي يستخدمها المجتمع لترجمة الأهداف التي رسمها إلى واقع ملموس بما يتفق والأهداف العامة التي ينشدها من التعليم.

ويعرفها Matar [5] بأنها مجموعة من العبارات التي صممت لتنظيم عملية التربية والتعليم، وإعطائها اتجاهاً معيناً، والمحافظة عليها، وتعديل مظاهرها المختلفة، وإلى ذلك ذهب الباحث في تعريفه للسياسة التعليمية كتعريف إجرائي.

3. الطريقة والإجراءات

أ. منهج الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، والمعلومات المراد الحصول عليها، وبعد مراجعة أدبيات البحث العلمي، ومنهجها، وكذلك مراجعة الدراسات السابقة في مجال البحث فإن الباحث يرى ملائمة المنهج الوصفي المسحي لتطبيق هذه الدراسة، والذي يعد من أنسب المناهج ملائمة لمثل هذه الدراسة، وذلك للتعرف على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية.

ب. مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة شقراء، والبالغ عددهم (396) عضواً، وعضوة هيئة تدريس، منهم 207 عضو هيئة تدريس، و189 عضوة هيئة تدريس، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس بلغ حجمها (225) عضواً، وعضوة هيئة التدريس، وبنسبة مئوية بلغت 56.8%، ويمكن وصف عينة الدراسة على النحو التالي:

وفي ضوء ما سبق، وما توصلت إليه الدراسات العلمية كدراسة Al- [18] Munqash]، ودراسة Al-Osaimi [2]، ودراسة البراهيم [24]، ودراسة Al- [7] Shahwan من أن سياسه التعليم بالمملكة العربية السعودية بحاجة إلى تطوير

في الكثير من محاورها كوثيقة تعليمية، وضرورة إعادة صياغة السياسة التعليمية الحالية بما يتلاءم مع متطلبات العصر، واحتياجات المجتمع، ومما اطلع عليه الباحث من الأدب التربوي من نقد لسياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ولما للبحث التربوي من دور محوري في إعادة الصياغة يقدم الباحث هذه الآليات لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، فالباحثون التربويون هم المعنيون بتطويرها، وجعلها مواكبة للتطورات التعليمية، وخطط الدولة، ورؤية الدولة 2030م، التي تقوم على محاور ثلاث رئيسة هي وطن طموح، واقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي؛ ولاشك أن التعليم بحاجة لإعادة النظر في سياسته، وربطها بمحاور الرؤية.

وستسهم الدراسة في إيجاد آليات لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، ومواكبتها توجهات رؤية المملكة 2030م؛ وهذا أبرز ما ستحققه الدراسة بإذن الله تعالى من خلال ما ستتوصل له من نتائج، وهذا ما يجعل الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في هذا المجال.

ومما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية؟

الأسئلة: تجيب الدراسة على الأسئلة التالية:

س1: ما الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية؟

س2: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في إجابات عينة الدراسة تعزى للجنس؟

س3: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في إجابات عينة الدراسة لمتغير سنوات الخبرة؟

أ. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

1- تقديم آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية.

2- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزى لمتغير الجنس.

3- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ب. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدة نواحي لعل أبرزها:

1. تناول الدراسة لموضوع مهم، وهو السياسة التعليمية التي في ضوءها توضع خطط الدولة التعليمية، ومن خلالها يمكن تقييم التعليم بشكل عام.

2. قد تفيد الدراسة القائمين على تخطيط، وتنفيذ السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية من خلال تقديم الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية.

3. رفد المكتبة التربوية بدراسة علمية في السياسة التعليمية.

النسبة	التكرار	الجنس
56.0	126	ذكر
44.0	99	أنثى
النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
19.6	44	أقل من 5 سنوات
48.0	108	من 5-10 سنوات
32.4	73	أكثر من 10 سنوات
100.0	225	المجموع

لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية.

ويقال كل فقرة من فقرات الاستبانة قائمة تحمل العبارات التالية: (أوافق، محايد، لا أوافق). وقد تبنى الباحث في إعداد المحاور الشكل المغلق (Questionnaire Closed) الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

- صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الآتي:

- الصدق الظاهري (الخارجي) للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه قام الباحث بعرضها في صورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين الأكاديميين؛ للتأكد من صدقها الظاهري، وذلك لاستطلاع آراءهم حول مدى وضوح صياغة كل عبارة من عبارات الاستبانة، وتصحيح ما ينبغي تصحيحه منها، ومدى أهمية، وملائمة كل عبارة في الاستبانة، ومدى مناسبة كل عبارة لقياس ما وضعت لأجله، مع إضافة، أو حذف ما يرون من عبارات غير مرتبطة بموضوع الدراسة؛ وعلى ضوء توجيهاتهم ومقترحاتهم توصل الباحث للاستبانة بصورتها النهائية

- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال معاملات ارتباط البنود بالدرجة الكلية للاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 2 معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	0.619**	16	0.723**
2	0.730**	17	0.696**
3	0.698**	18	0.781**
4	0.773**	19	0.769**
5	0.735**	20	0.779**
6	0.683**	21	0.688**
7	0.735**	22	0.728**
8	0.749**	23	0.799**
9	0.736**	24	0.757**
10	0.656**	25	0.812**
11	0.811**	26	0.753**
12	0.719**	27	0.738**
13	0.721**	28	0.687**
14	0.731**	29	0.692**
15	0.731**	30	0.700**

فيما يتعلق بالجنس: يتبين من النتائج الموضحة بالجدول السابق أن (56%) من إجمالي عينة الدراسة ذكور، في حين وجد أن (44%) من إجمالي عينة الدراسة إناث، وهذا التقارب في النسبة في عينة الدراسة يعود لتقارب أعداد أعضاء هيئة التدريس من الجنسين بكلية التربية بجامعة شقراء.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة: تكشف المؤشرات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق أن (48%) من إجمالي عينة الدراسة سنوات خبرتهم تتراوح ما بين (5-10 سنوات)، في حين وجد أن (32.4%) من إجمالي عينة الدراسة سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات، وأخيراً وجد أن (19.6%) من إجمالي عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وهذه النتيجة تدل على تنوع سنوات الخبرة بين أفراد عينة الدراسة؛ مما سوف يثري الدراسة بإذن الله تعالى.

ج. أداة الدراسة

بناءً على طبيعة البيانات المراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة.

بنى الباحث أداة الدراسة في صورتها الأولية معتمداً على المراجع ذات العلاقة، والدراسات السابقة التي عرضها الباحث كدراسات سابقة في الدراسة، وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين على النحو التالي:

الجزء الأول: ويشتمل على المتغيرات الشخصية، والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، والتي تمثلت في (الجنس، وسنوات الخبرة).

الجزء الثاني: اشتمل هذا الجزء على (30) عبارة، تمثل الآليات المقترحة

**دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل * دالة عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

من خلال استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق يتبين أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة، والدرجة الكلية للاستبانة "آليات مقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، أو 0.05 فأقل وجميعها قيم موجبة، وهذا يشير إلى صدق فقرات الاستبانة، وقياسها للسمة التي وضعت لقياسها.

د. ثبات أداة الدراسة:

ولقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha) وبلغت قيمة الثبات (0.970) كما استخدم معامل التجزئة النصفية، وبلغت قيمة معامل الثبات (0.906)، وجميعها قيمة مرتفعة؛ مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

هـ. أساليب المعالجة الإحصائية:

تبني الباحث في إعداد الاستبانة الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل فقرة مستخدماً مقياس الثلاثي، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل (ألفا كرونباخ)، واختبار (ت)، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA WAY ONE)، واستخدام اختبار (أقل فرق معنوي) (LSD) وذلك باستخدام الحزم الإحصائية (SPSS)، ولتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحث الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة، حيث تم إعطاء وزن للبدائل، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب للتحليل الإحصائي، وتم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية (الترميز)، حيث أعطيت الإجابة (أوافق = 3، محايد = 2، لا أوافق = 1)، ثم تصنيف تلك الإجابات إلى ثلاث مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:
طول الفئة = (أكبر قيمة - أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة = (3-1) ÷ 3 = 0.66
لنحصل على التصنيف الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول 3

توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

مدى التحقق	الترميز	درجة التحقق
من 1 إلى 1.66	1	لا أوافق
من 1.67 إلى 2.33	2	محايد
من 2.34 إلى 3	3	أوافق

4. النتائج

للتعرف على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، استخدم الباحث التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، حيث جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية؟

جدول 4

استجابات أعضاء هيئة تدريس حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية

درجة التحقق	ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			النسب المئوية	العبارات
				لا أوافق	محايد	أوافق		
أوافق	15	.474	2.78	6	37	182	ك	1 تقديم الدعم المالي من عمادة البحث العلمي لأبحاث السياسة التعليمية
أوافق	14	.487	2.79	8	31	186	ك	2 زيادة التعاون بين مراكز البحوث العلمية بالجامعات، وأعضاء هيئة التدريس.
أوافق	12	.487	2.79	8	31	186	ك	3 تجهيز مراكز البحوث العلمية بالجامعة بأدوات البحث الحديثة
أوافق	24	.489	2.76	6	43	176	ك	4 تقوية الصلة بين مراكز البحوث التربوية، وصانعي السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية
أوافق	21	.484	2.76	6	41	178	ك	5 تطوير الامكانيات البشرية اللازمة لعمل بحوث نوعية لتطوير الدراسات النقدية للسياسة التعليمية
أوافق	16	.455	2.78	4	41	180	ك	6 وضع خطة لتطوير البحوث المرتبطة بألية تطوير السياسة التعليمية
أوافق	28	.480	2.74	4	51	170	ك	7 توجيه الجامعة للباحثين للأبحاث المتعلقة بالسياسة التعليمية
أوافق	18	.477	2.78	6	38	181	ك	8 تشجيع الجامعة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في

درجة التحقق	ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			النسب المئوية	العبارات
				لا أوافق	محايد	أوافق		
				2.7	6.9	80.4	٪	المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بسياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية
				8	31	186	ك	زيادة التعاون بين الباحثين التربويين، والجهات المستفيدة
أوافق	13	.487	2.79	3.6	13.8	82.7	٪	9 من نتائج البحوث العلمية المتعلقة بسياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية
أوافق	27	.533	2.74	10	39	176	ك	1 تشجيع القطاع الخاص بالمساهمة في دعم، وتمويل البحوث المتعلقة بسياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية
أوافق	26	.511	2.75	8	41	176	ك	1 مساعدة الباحثين في نشر بحوثهم المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية في مجالات علمية محكمة.
أوافق	30	.538	2.72	10	42	173	ك	1 إيجاد برامج دراسات عليا بالجامعة تعنى بدراسة السياسة التعليمية
أوافق	23	.505	2.76	8	38	179	ك	1 تطوير قاعدة بيانات لوزارة التعليم تشمل جميع البحوث المنشورة في المجالات التربوية المحكمة
أوافق	1	.409	2.84	4	27	194	ك	1 حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها
أوافق	20	.477	2.78	6	38	181	ك	1 الاستفادة من نتائج أبحاث الجامعات العالمية في سياسة التعليم
أوافق	17	.458	2.78	2.7	16.9	80.4	٪	1 تبني معايير مقننة لجودة البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم
أوافق	9	.466	2.80	6	34	185	ك	1 دعم الحرية الأكاديمية البحثية لعضو هيئة التدريس
أوافق	29	.521	2.72	8	46	171	ك	1 رفع مستوى عضو هيئة التدريس في اللغات الأجنبية، وخصوصاً الإنجليزية
أوافق	11	.449	2.79	3.6	20.4	76	٪	1 دعم أخلاقيات العمل كمجموعات بحثية للباحثين بالجامعة
أوافق	8	.419	2.80	2	40	183	ك	2 دعم قيادة الجامعة للأبحاث المستقبلية في مجال السياسة التعليمية.
أوافق	19	.477	2.78	0.9	17.8	81.3	٪	2 تخفيف الأعباء التدريسية، والإدارية لعضو هيئة التدريس، لإعطائهم الوقت الكافي للقيام بالبحوث العلمية الرصينة.
أوافق	3	.406	2.82	6	38	181	ك	2 دعم بناء الثقة المتبادلة بين الباحثين، وصناع القرار في التعليم
أوافق	25	.491	2.75	2.7	16.9	80.4	٪	2 دعم شبكات الاتصال الأفقي بين الباحثين، وصناع السياسة التعليمية
أوافق	7	.476	2.81	8	27	190	ك	2 الاهتمام بالمكتبات الجامعية، وجعلها مواكبة للتطورات العلمية، والتقنية من خلال استيفائها بمصادر المعلومات التقليدية، والإلكترونية.
أوافق	4	.448	2.82	3.6	12	84.4	٪	2 تشجيع العاملين في قطاع التعليم العام على إجراء بحوث تربوية مع خبراء كليات التربية بسياسة التعليم.
أوافق	22	.539	2.76	6	28	191	ك	2 إشراك العاملين في قطاع التعليم العام في إعداد خطة لتطوير الخريطة البحثية التي ترتبط بالسياسة التعليمية، ووثيقة الصلة بخطط التنمية.
أوافق	5	.431	2.82	2.7	12.4	84.9	٪	2 دعم استقلالية مراكز البحوث التربوية
أوافق	2	.409	2.84	12	30	183	ك	2 الاستفادة من توصيات البحوث التربوية المتعلقة بالسياسة
				5.3	13.3	81.3	٪	
				4	33	188	ك	
				1.8	14.7	83.6	٪	
				4	27	194	ك	

العبارة	النسب المئوية	درجة الموافقة			الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التحقق
		أوافق	محايد	لا أوافق			
التعليمية من خلال جعلها إجرائية، وممكنة التطبيق.	86.2	12	1.8				
2 تشجيع البحوث العلمية التطبيقية لدراسة واقع السياسة التعليمية.	186	35	4	2.81	6	أوافق	
تبني كراسي بحثية تعنى بسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية	82.7	15.6	1.8				
	186	31	8	2.79	10	أوافق	
	82.	13.	3.6				
	7	8		2.78		أوافق	
المتوسط الحسابي العام							

التعليمي بالعناية بنتائج البحوث التربوية بهذا الخصوص، وجعلها من أهم مصادر تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، وتتفق هذه النتيجة مع توصية دراسة Al-Osaimi [2].

2. جاءت العبارة رقم (28) وهي "الاستفادة من توصيات البحوث التربوية المتعلقة بالسياسة التعليمية من خلال جعلها إجرائية، وممكنة التطبيق." بالمرتبة الثانية بين الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي (2.84 من 3)، وانحراف معياري (0.409). وهذه النتيجة تشير إلى أن بعض نتائج البحوث التربوية صعبة التطبيق بالواقع، ولا تلامس الواقع التعليمي، الأوضاع السياسية والاجتماعية؛ لذا فعلى الباحث التربوي العمل على جعل نتائج بحثه إجرائية، وممكنة التطبيق.

3. جاءت العبارة رقم (22) وهي "دعم بناء الثقة المتبادلة بين الباحثين وصناع القرار في التعليم" بالمرتبة الثالثة بين الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي (2.82 من 3)، وانحراف معياري (0.406). وهذه النتيجة تشير إلى وجود فجوة بين الباحثين التربويين، وصناع القرار التعليمي.

أما أدنى ثلاث عبارات من عبارات أداة الدراسة، فقد جاءت على النحو التالي: جاءت العبارة رقم (7) توجيه الجامعة للباحثين للأبحاث المتعلقة بالسياسة التعليمية بالمرتبة الثامنة، والعشرين من عبارات الأداة بمتوسط حسابي (2.72 من 3)، وانحراف معياري (0.480). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الباحثين التربويين ليسوا بحاجة لمن يوجههم لهذه الأبحاث فهم يرون أنهم أكثر معرفة بها من غيرهم؛ لما يمتلكون من خبرة علمية، وعملية.

- جاءت العبارة رقم (18) وهي "رفع مستوى عضو هيئة التدريس في اللغات الأجنبية، وخصوصاً الإنجليزية" بالمرتبة التاسعة، والعشرين بين الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي (2.72 من 3)، وانحراف معياري (0.521). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أغلب عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس يجيدون اللغة الإنجليزية، ولا يجدون صعوبة في استخدامها، ولا تشكل لهم عائق في العملية البحثية، كما أن الحاجة للغة الإنجليزية ليست ماسة في هذا الجانب.

- جاءت العبارة رقم (12) وهي "ايجاد برامج دراسات عليا بالجامعة تعنى بدراسة السياسة التعليمية" بالمرتبة الأخيرة، والثلاثين من بين الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة

* المتوسط الحسابي من 3 درجات

من خلال استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية بلغ (2.78 من 3.00)، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، والتي تتراوح ما بين (2.34 إلى 3.00)، وهي الفئة التي تشير إلى درجة أوافق، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، وهذه النتيجة تشير إلى أن عينة الدراسة يرون أن هذه الآليات سوف تحقق بإذن الله تعالى المأمول منها إذا أخذ بها من قبل المسؤولين، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Al-Shahwan [7].

كما يتبين من النتائج الموضحة بالجدول السابق أن هناك تجانس في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على عبارات هذا المحور ما بين (2.72 إلى 2.84)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة أوافق، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون على جميع الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، ويعزو الباحث ذلك إلى تقارب وجهات نظر عينة الدراسة؛ حيث أنهم أعضاء هيئة تدريس بكليات تربوية، ويملكون المعارف، والخبرات اللازمة، وكذلك فإن الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية جديرة بالعناية، والاهتمام من قبل متخذي القرار.

وفيما يلي أعلى ثلاثة عبارات، وأدنى ثلاث عبارات جاءت بين الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، وفقاً لأعلى متوسط حسابي، وأدنى انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي، وقد جاءت أعلى ثلاث عبارات على النحو التالي:

1. جاءت العبارة رقم (14) وهي "حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها" بالمرتبة الأولى بين الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي (2.84 من 3)، وانحراف معياري (0.409). ويعزو الباحث ذلك لدور البحوث التربوية المتعلقة بالسياسة التعليمية في صناعة القرار التعليمي مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك إشارة لصانع القرار

ولمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنس استخدم الباحث (ت) لعينتين مستقلتين (independent sample t-test)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 5

اختبار(ت) لتوضيح الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية	ذكر	126	2.73	.387	-	221	دالة* 016
	أنثى	99	2.84	.276	2.421	065	

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات عينة الدراسة لمتغير سنوات الخبرة؟ ولمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية تعزى لسنوات الخبرة استخدم الباحث اختبار(تحليل التباين الأحادي)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 6

نتائج تحليل التباين الأحادي (ف) لتوضيح الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف سنوات الخبرة

المحور	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية	بين المجموعات	.132	2	.066	.547	غير دالة .579
	داخل المجموعات	26.719	222	.120		
	المجموع	26.851	224			

- حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها
- الاستفادة من توصيات البحوث التربوية المتعلقة بالسياسة التعليمية من خلال جعلها إجرائية، وممكنة التطبيق.
- دعم بناء الثقة المتبادلة بين الباحثين، وصناع القرار في التعليم.
- تشجيع العاملين في قطاع التعليم العام على إجراء بحوث تربوية مع خبراء كليات التربية بسياسة التعليم.
- دعم استقلالية مراكز البحوث التربوية.
- تشجيع البحوث العلمية التطبيقية لدراسة واقع السياسة التعليمية.
- الاهتمام بالمكتبات الجامعية وجعلها مواكبة للتطورات العلمية، والتقنية من خلال تجهيزها بمصادر المعلومات التقليدية، والإلكترونية.
- دعم قيادة الجامعة للأبحاث المستقبلية في مجال السياسة التعليمية.
- دعم الحرية الأكاديمية البحثية لعضو هيئة التدريس.
- تبني كراسي بحثية تعنى بسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
2- كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير

العربية السعودية بمتوسط حسابي (2.72 من 3)، وانحراف معياري (0.538). ويعزو الباحث ذلك لوجود برامج للدراسات العليا ببعض الجامعات السعودية مخصصة لذلك.
تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات عينة الدراسة تعزى للجنس؟

*دالة عند مستوى دلالة 0.05 فأقل
تكشف النتائج الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الجنس، ويتبين من المتوسطات الحسابية الموضحة بالجدول السابق أن الفروق لصالح الإناث، وذلك لأنهم حازوا على أعلى متوسط حسابي على الرغم من أن عددهم أقل من الذكور.
تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

من خلال استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية باختلاف سنوات الخبرة، وهذا يشير إلى تقارب وجهات نظر أفراد عينة الدراسة على الرغم من اختلاف سنوات الخبرة. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وأقل مؤهل لأحدهم الدكتوراه في أحد فروع التخصصات التربوية؛ مما جعل وجهات نظرهم تتقارب حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية.
خلاصة النتائج:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، وأبرزها التالي:

1- أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط حسابي (2.78 من 3.00)، وتبين من النتائج أن أبرز الآليات المقترحة هي:

- Saudi Arabia*. Riyadh, Dar Al-Khuraiji for Publishing and Distribution.
- [4] Bakr, Abdul-Jawad. (2003). *Educational policies and decision-making*. Alexandria: Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing.
- [5] Matar, S. A.(1989). Linking educational research to the creation of educational policy An analytical study of roles and practices (in Arabic). *Journal of Educational Studies*, Issue29.
- [6] Bayoumi, Abdullah(2002). Developing educational research in the field of adult education. A suggested vision. *Journal of Educational Research*, (Fol 2), 77-181.
- [7] Shahwan, A. A.(2012). The strengths and weaknesses of the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of educational supervisors (in Arabic). *Journal of Educational and Psychological Sciences*, Bahrain, vol. 13.
- [8] Al-Ghamdi, Hamdan& Abdul-Jawad, Nouredine. (2002). *The development of the education system in the Kingdom of Saudi Arabia*. Riyadh: Arab Bureau of Education for the Gulf States
- [9] Al-Aqeel, Abdullah bin Aqeel. (2003). *Education policy and system in the Kingdom of Saudi Arabia*. Riyadh: Al-Rushd Library.
- [10] Al-Hogail, Suleiman Abdul Rahman. (2011). *Education system and policy in the Kingdom of Saudi Arabia*. Riyadh: King Fahd National Library.
- [11] Ministry of Education. (1980). Education policy in the Kingdom of Saudi Arabia. Jeddah: Dar Al-Isfahani, 3rd Edition.
- [12] Ministry of Education, (1996) Education Policy Document in the Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh: Al-Bayan Press, 4th edition.
- [13] Al-Hamid, Muhammad bin Muajib, Ziada, Muhammad, al-Otaibi, Badr Juwa'id, and Metwally, Nabil Abdel-Khalek. (2007). *Education in Saudi Arabia, seeing the present and looking ahead*. Riyadh: Al-Rushd Library
- [14] Saad, Mahmoud. (2010). The educational scheme has its role in linking research to educational policy-making. Cairo: The Anglo-Egyptian Library.
- [15] AL-Melhem, M.I.(1999). Modern developments and changes in the light of the educational policy of the Kingdom and its development plans (in Arabic). *Al-Faisal Magazine*, Issue 269, pp. 62-67.
- [16] Andrew, Amal. (2000). *Educational policies in Egypt between theory and practice*. Thesis of Doctorate, Department of Foundations of Education, Cairo University, Egypt.
- السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الجنس، وتبين من النتائج أن الفروق لصالح الإناث.
- 3- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية باختلاف سنوات الخبرة.
5. التوصيات
- في ضوء ما كشفت عنه الدراسة الحالية بشقها النظري، والميداني يوصي الباحث بالآتي:
1. حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها.
 2. الاستفادة من توصيات البحوث التربوية المتعلقة بالسياسة التعليمية من خلال جعلها إجرائية، وممكنة التطبيق.
 3. دعم بناء الثقة المتبادلة بين الباحثين وصناع القرار في التعليم.
 4. تقديم الدعم المالي من عمادة البحث العلمي لأبحاث السياسة التعليمية.
 4. تجهيز مراكز البحوث العلمية بالجامعة بأدوات البحث الحديثة.
 5. تشجيع العاملين في قطاع التعليم العام على إجراء بحوث تربوية مع خبراء كليات التربية بسياسة التعليم.
 6. دعم استقلالية مراكز البحوث التربوية.
 7. تخفيف الأعباء التدريسية، والإدارية لعضو هيئة التدريس؛ لإعطائهم الوقت الكافي للقيام بالبحوث العلمية الرصينة.
- المراجع
- أ. المراجع العربية
- [22] المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. (2010م). دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.
- [24] البراهيم، هيا عبد العزيز. (2007م). تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية - نموذج مقترح. رسالة دكتوراه. كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ب. المراجع الاجنبية
- [1] Mutawe, Ibrahim Esmat. (2000). *Human development and education in the Arab world*. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- [2] Al-Osaimi, Khaled. (2007). *The foundations and requirements of total quality management in the education policy in the Kingdom of Saudi Arabia*. The fourteenth annual meeting during the period 28-29 Rabi Al-Akher 1428 AH entitled Quality in General Education, Saudi Society for Educational and Psychological Sciences "Justin", King Saud University.
- [3] Al-Sunbul, Abdul Aziz bin Abdullah; Al-Khatib, Muhammad Shahat; Metwally, Mostafa Mohamed; Abdel-Gawad; Nouredine.(2005). *The education system in the Kingdom of*

- [21] Abdul Qadir, Asma Abdul Salam. (2010). The role of educational research in making educational policy. PhD thesis, Girls College, Ain Shams University, Cairo.
- [23] Ahmed, M. S.(2016). Towards a New Educational Policy to Promote a Culture of Peace in Contemporary Iraqi Society An Analytical Social Study (in Arabic). Zanku Journal of Human Sciences, Volume 20, No. 6, Salah Uddin University, Iraq.
- [25] Mansi, Hasan. (1999). Educational Research Methods. Jordan: Al-Kindy House for Publishing and Distribution.
- [26] Bahwashi, Abdul Aziz (1992). Educational policy and equal educational opportunities. A working paper presented to the educational policy conference in the Arab world during the period 7-9-1992. Faculty of Education, Mansoura University, Egypt.
- [17] Daugherty, R., Phillips, R. & Rees, G. (2000). Education Policy-making in Wales, *Cardiff University of Wales Press*, PP24-46.
- [18] Al-Munqash, S. A.(2006). Analytical study of the education policy in Saudi Arabia and proposals for its development (in Arabic). King Saud University Journal of Educational Sciences and Islamic Studies, Volume 19, pp. 381-440
- [19] Al-Mulhem, Muhammad Ibrahim. (1999). The latest developments and its changes in the light of the Kingdom's educational policy and development plans. Al-Faisal Magazine - Riyadh, 269, 62-67.
- [20] Al-Brahim, Haya Abdul Aziz (2007). Education Policy Analysis in the Kingdom of Saudi Arabia - Suggested model. Ph.D. College of Education, King Saud University, Riyadh.

SOME SUGGESTED MECHANISMS TO ACTIVATE THE EDUCATIONAL RESEARCH ROLE IN DEVELOPING THE EDUCATIONAL POLICY IN KINGDOM OF SAUDI ARABIA FROM THE FACULTIES OF EDUCATION MEMBERS IN SHAQRA UNIVERSITY VIEW POINTS

ABDULLAH GHAZI AL-DAJANI AL-OTAIBI *

ABSTRACT *The study aimed to identify the proposed mechanisms to activate the role of scientific research in the development of educational policy in Saudi Arabia, and to identify the differences statistically significant by different gender variables, years of experience, and to achieve these goals the researcher used the descriptive survey method, and the questionnaire as a tool for studying, and the study community is members of faculty faculties of the University of Blonde, numbering (396), while the sample of the study consisted in a random sample of the size (225) members of the faculty faculties of education at the University of Blonde, and reached several results, the most prominent of which was the study. The study sample members agree on the proposed mechanisms to activate the role of scientific research in the development of educational policy in Saudi Arabia, with an average calculation of 2.78 out of 3.00, and the most prominent of the proposed mechanisms are: limiting the results of educational research related to education policy with work to take advantage of them, and the results revealed statistically significant differences in the responses of sample members of the study to different gender variables, and the results showed that the differences are in favor of females, while the results revealed no differences between years of experience*

Keywords: *Educational Research - Educational Policy - Saudi Arabia*

* Associate Professor in Educational Administration and Planning _ College of Education in Dawadmi, Shaqra University